الأمم المتحدة

A/67/868

الجمعية العامة

Distr.: General
20 May 2013
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه نص إعلان أولان بتار المعنون ”إنجازات المجتمع والتحديات العالمية“، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري السابع لمجتمع الديمقراطيات المعقود في أولان بتار في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) أود **أوتش**
الممثل الدائم لمنغوليا
لدى الأمم المتحدة

290513 240513 13-34105 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

إعلان أولان بتار

إنجازات المجتمع والتحديات العالمية

نحن المشاركون في المؤتمر الوزاري السابع لمجتمع الديمقراطيات، المعقود في أولان بتار، بمنغوليا، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣،

إذ نؤكد من جديد التزامنا وتمسكنا الراسخين بمقاصد ومبادئ إعلان وارسو المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ المنشئ لمجتمع الديمقراطيات والقرارات الوزارية اللاحقة لمجتمع الديمقراطيات،

وإذ نكرر تأكيد التزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة ووفاءنا المشترك لمبادئ وروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء،

وإذ نؤكد من جديد أن الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة يعزز بعضها بعضا،

وإذ نكرر أيضا تأكيد اقتناعنا بأن الديمقراطية هي أفضل شكل من أشكال الحكم المعروفة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون للجميع، ودعم السلام وزيادة الازدهار،

وإذ نسلم بأن تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون يتحقق عندما تعمل الدول من أجل القضاء على التمييز، بأي نوع من أنواعه، وتبذل قصارى جهدها لضمان المشاركة الكاملة للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية،

وإذ نشدد على أهمية توخي الحكومة للشفافية وسرعة الاستجابة والفعالية والخضوع للمساءلة أمام الشعب، واستفادة الجميع بشكل ملموس من حرية المجتمعات وانفتاحها وتمسكها بالمؤسسات الديمقراطية واحترام الفرد والتسامح إزاء التنوع والتعددية وسيادة القانون،

وإذ نؤكد من جديد أهمية الدور الذي يؤديه فرادى المواطنين والمجتمع المدني في اتخاذ القرارات ووضع السياسات، وفي تحسين نوعية الديمقراطيات ومشروعيتها وفعاليتها،

وإذ نعرب عن التقدير للاتجاهات الديمقراطية الإيجابية في أجزاء كثيرة من العالم منذ انعقاد مؤتمر فيلنيوس الوزاري عام ٢٠١١، بما في ذلك ازدياد عدد الانتخابات الحرة النزيهة،

وإذ نرحب بتزايد مراعاة القيم الديمقراطية في العديد من أنحاء العالم، بما في ذلك الخطوات الأولية المتخذة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وبدايات الانتقال السياسي في ميانمار،

وإذ نشير بقلق، مع ذلك، إلى التراجع في مجال تعزيز الحقوق الاجتماعية والحريات المدنية وحمايتها وإلى القيود المفروضة على الأفراد والمجتمع المدني وعلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الدين والمعتقد في بعض البلدان،

وإذ نعرب عن القلق إزاء التطور الديمقراطي في مالي التي تعرضت لتهديد خطير من جانب قوات غير ديمقراطية وجماعات إرهابية، ونؤكد من جديد تصميم مجتمع الديمقراطيات على دعم العودة إلى ديمقراطية تعددية ومستقرة خاضعة لسيادة القانون في مالي عن طريق الحوار الوطني الشامل للجميع والمصالحة الطويلة الأجل،

وإذ نسلم بأهمية دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية في التطور الديمقراطي، وسائر المبادرات الماضية والحالية التي تؤيد الديمقراطية والقيم الديمقراطية وتعززها في جميع أرجاء العالم،

وإذ نضع في اعتبارنا دور التعاون الدولي في النهوض بالأهداف المحددة في إعلان وارسو وغيره من الصكوك والالتزامات الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ونؤكد اقتناعنا بأن مجتمع الديمقراطيات يمكن أن يؤدي دورا مهما في هذا التعاون وتبادل الخبرات ومن خلال تقديم الدعم للأقران،

وإذ نشير إلى أن المساواة بين المرأة والرجل وحماية حقوق المرأة وتعزيزها يشكلان جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان ومعيارا أساسيا من معايير الديمقراطية،

نعتمد الإعلان التالي:

١ - **نؤكد من جديد** تصميمنا على النهوض بالديمقراطية في بلداننا وفي العالم أجمع، والمساعدة على سد الفجوة بين المبادئ والممارسة، والتعاون بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة مع الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي داخل بلداننا وفيما بيننا وبين الجهات الأخرى المعنية على الصعيد الدولي، تحقيقا لهذه الغاية؛

٢ - **تؤكد من جديد** التزامنا المستمر بعملية إصلاح مجتمع الديمقراطيات، التي بدأت تحت رئاسة ليتوانيا، ونرحب بالإصلاحات المؤسسية التي مضت قدما تحت رئاسة منغوليا، على نحو ما قرره مؤتمر فيلنيوس الوزاري في عام ٢٠١١، بما في ذلك إنشاء المجلس الإداري الأول واللجنة التنفيذية الأولى وتعيين الأمين العام الأول لمجتمع الديمقراطيات وإضفاء الطابع المؤسسي على أمانته الدائمة. وتساهم هذه الهياكل المؤسسية الأساسية في تطوير مجتمع الديمقراطيات ليصبح ائتلافا ديناميا قادرا على اتخاذ إجراءات فعلية لتعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم؛

٣ - **نرحب** بالإجراءات الملموسة التي اتخذتها الرئاسة في مجال تعزيز التعليم من أجل الديمقراطية، وسوف نعمل معا على تشجيع التنفيذ الكامل والفعلي لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨/٦٧ المتعلق بالتعليم من أجل الديمقراطية، مما سيساهم في تعزيز المجتمع الديمقراطي والمؤسسات الديمقراطية، وإعمال حقوق الإنسان، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونوجه أيضا انتباه جميع الدول الأعضاء في مجتمع الديمقراطيات إلى خطة العمل الواردة في إعلان شارلوتسفيل بشأن إيجاد ثقافة للديمقراطية عن طريق التعليم، الصادر عن اللجنة التوجيهية الدولية؛

٤ - **نشيد** بالإجراءات الملموسة التي اتخذتها الأفرقة العاملة التابعة لمجتمع الديمقراطيات منذ انعقاد مؤتمر فيلنيوس الوزاري دعما لأهداف المجتمع، بطرائق منها:

- تمكين المجتمع المدني وحمايته بتنسيق الإجراءات الدبلوماسية الرامية إلى منع ومكافحة اعتماد قوانين وأنظمة تفرض قيودا غير مبررة على أعمال المجتمع المدني؛
- إنشاء شبكة القادة المهتمين بالديمقراطيات الجديدة والفريق العامل التابع لها، وهي منبر رقمي لتبادل أفضل الممارسات والآراء بين الأقران وتبادل المعلومات عن الإصلاح وسيادة القانون مع القادة المعنيين بتوجيه مراحل الانتقال الديمقراطي؛
- تنظيم أنشطة الفريق العامل المعني بالتعليم من أجل الديمقراطية للتركيز على الإجراءات العملية، مثل تنظيم الحلقات الدراسية الدولية ووضع إطار للمناهج الدراسية وإنشاء مكتبة رقمية جديدة للمناهج والمواد الدراسية في مجال الديمقراطية؛

٥ - **نرحب** بالأنشطة الأخرى التي يضطلع بها مجتمع الديمقراطيات، بما فيها:

- تنظيم المنتدى الدولي للقيادات النسائية في أولان بتار يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢؛

- عقد الاجتماع الوزاري غير الرسمي الأول لآسيا والمحيط الهادئ في أولان بتار في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، حيث قرر الوزراء عقد هذا الاجتماع بشكل منتظم على هامش المؤتمرات الوزارية التي يعقدها مجتمع الديمقراطيات؛
- إنشاء شبكة آسيوية للديمقراطية من أجل توحيد أنشطة المجتمع المدني الإقليمي وتعزيز المكاسب الديمقراطية في آسيا؛
- تشجيع الحوار والتعاون وتبادل الخبرات في مجال التطور الديمقراطي على الصعيد الإقليمي وفيما بين البلدان؛
- مواصلة عقد اجتماعات فريق الأنظمة الديمقراطية بالأمم المتحدة التي تتناول قضايا مثل تعليم الديمقراطية وسيادة القانون ودعم الديمقراطية؛
- نجاح عقد الجولة الأولى لفرق عمل تحدي الشراكة من أجل الديمقراطية في تونس ومولدوفا؛
- بدء إجراءات تقديم الطلبات للحصول على مركز مراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- الاعتراف بالمنتدى البرلماني للديمقراطية المنشأ تحت رئاسة ليتوانيا، بصفته هيئة منتسبة إلى مجتمع الديمقراطيات؛
- عقد الاجتماع الأول لفريق أصدقاء مالي التابع لمجتمع الديمقراطيات في باماكو بهدف دعم عودة مالي إلى النظام الديمقراطي؛
- إنشاء فريق مخصص لميانمار بهدف دعم انتقالها نحو الديمقراطية؛
- دعم التعاون الفعال مع المجتمع المدني على تحسين شفافية الحكومات الديمقراطية وخضوعها للمساءلة وأدائها ومشروعيتها؛

٦ - **نرحب أيضا** بالنتائج الملموسة والعملية التي توصلت إليها المنتديات المعنية بالركائز الخمس لمجتمع الديمقراطيات، أي المنتدى البرلماني ومنتديات المجتمع المدني والمرأة والشباب والشركات، المعقودة في ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل، التي تناولت التحديات المطروحة والفرص المتاحة في مجال تعزيز الإصلاحات الديمقراطية وتوطيدها، بما في ذلك سبل استغلال الحكم المفتوح من أجل الديمقراطية، ومعالجة القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد بمزيد من الفعالية. وأتاحت هذه المنتديات أيضا فرصة لتبادل الخبرات واتخاذ مزيد من التدابير التعاونية، بما فيها التدابير المتصلة بمعالجة قضايا الحكم المفتوح والشفافية والحكم الديمقراطي وتقديم

الدعم للديمقراطيات الناشئة. وتحظى مساهمتها في المؤتمر الوزاري السابع بتقدير كبير وتضع الأساس لمواصلة مجتمع الديمقراطيات اتخاذ إجراءات ملموسة بالتعاون مع ركائزه؛

٧ - **نعقد العزم** على مواصلة زيادة وتعزيز أنشطة مجتمع الديمقراطيات في سبيل دعم ترسيخ الحكم الديمقراطي في بلداننا، وتعزيز القيم الديمقراطية وحمايتها في البلدان التي تواجه الديمقراطية تحديات فيها. وتحقيقا لهذه الغاية:

- نؤيد أنشطة ركائز مجتمع الديمقراطيات في مجال تشجيع الحكم الديمقراطي الشفاف والخاضع للمساءلة بالتصدي، عند الاقتضاء، للتحديات الماثلة أمام هذا الحكم وتعزيز حقوق الإنسان والحرية؛

- نعمل معا للتشديد على حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الديمقراطي باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التنمية الشاملة للجميع والقضاء على الفقر المدقع، في وقت يعمل فيه المجتمع الدولي على وضع الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥؛

- نقدم الدعم للبلدان التي تمر بمراحل انتقال نحو الديمقراطية لتيسير ظهور مجتمعات ديمقراطية جديدة قوامها الحوكمة الرشيدة وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام سيادة القانون، على النحو الوارد في القرار ٣٦/١٩ لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛

- نؤيد وندافع عن تهيئة بيئة مؤاتية للمجتمع المدني، بوسائل منها اعتماد تشريعات لا تفرض قيودا غير مبررة على المجتمع المدني في جميع البلدان؛

- نعقد العزم على حماية وتعزيز حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات وحرية الدين والمعتقد وتقديم الدعم للأشخاص الذين يحرمون من حقوقهم أو تُنتهك حقوقهم، مؤكدين أن حقوق الإنسان، بما فيها حرية التعبير، تنطبق على شبكة الإنترنت وخارجها؛

- نحسّن عمليات المراقبة الدولية للانتخابات بغية ضمان الشفافية والتعبير الصادق عن إرادة الشعب وتقديم توصيات، عند الحاجة، لتحسين نزاهة وفعالية العمليات الانتخابية والعمليات المتصلة بها دون التدخل في العمليات الانتخابية؛

- نؤيد تعزيز دور مجتمع الديمقراطيات في الأمم المتحدة من خلال:

  - تشجيع فريق الأنظمة الديمقراطية بالأمم المتحدة على الاضطلاع بدور قيادي في دعم أهداف ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان

وارسو لمجتمع الديمقراطيات في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وغير ذلك من هيئات الأمم المتحدة المعنية؛

- دعم أعمال آليات الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالمسائل المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، لا سيما مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛

- إقامة تعاون أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وغير ذلك من هيئات الأمم المتحدة المعنية وتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة؛

- نروج لأهداف تمكين المرأة ومشاركتها التامة في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومكافحة العنف الجنساني؛

- نشجع على زيادة التعاون وتنسيق الجهود بين مجتمع الديمقراطيات والمنظمات الدولية والإقليمية ومبادرات من قبيل شراكة الحكم المفتوح؛

- نضاعف جهودنا الرامية إلى مراعاة آراء المجتمع المدني في جميع الجوانب التي يُعنى بها مجتمع الديمقراطيات، وتقديم الدعم للجنة التوجيهية الدولية، ودعم المجتمع المدني في جميع بلدان العالم؛

- نستكشف مزايا تحويل مجتمع الديمقراطيات إلى منظمة دولية مكتملة الأركان؛

٨ - **نرحب** بالرئاسة الجديدة للسلفادور، ونعرب عن التزامنا بتقديم الدعم والمساعدة لها في قيادة جهود الجهات المتعددة المعنية لحماية الديمقراطية والقيم الديمقراطية وتعزيزها والنهوض بها داخل بلداننا وخارجها؛

٩ - **نهنئ** منغوليا على قيادتها البارزة لمجتمع الديمقراطيات وجهودها في سبيل النهوض بالديمقراطية والقيم الديمقراطية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي جميع أنحاء العالم. ونسوق أيضا عبارات الامتنان إلى منغوليا لاستضافتها الناجحة للمؤتمر الوزاري السابع لمجتمع الديمقراطيات في أولان بتار.